

Embargoed: not for news wire transmission, posting on websites, or any other media use until August 21, 2002 at 1 pm EST(Washington time).



البنك الدولي

News Release No. 2003/37/S

Contact: Damian Milverton (202) 473-6735

Cell: (202) 288-9029

dmilverton@worldbank.org

Ana E. Luna (202) 473-2907

alunabarros@worldbank.org

Cynthia Case McMahon (TV/Radio) (202) 473-2243

Ccase@worldbank.org

البنك الدولي يحث على مقارنة عالمية أكثر توازنا

حيال التنمية

التقرير الدولي حول التنمية يحذر من أن المشاكل البيئية والاضطراب الاجتماعي تهدد الأهداف الدولية الرامية إلى خفض من الفقر دوليا

واشنطن، 21 أغسطس، 2002 -- إن الخمسين سنة القادمة يمكن أن تشهد ارتفاعا بأربعة أضعاف في حجم الاقتصاد العالمي وانخفاضات مهمة في الفقر، شريطة أن تقوم الحكومات بالعمل الآن من أجل تجنب المخاطر المتنامية من الأضرار البالغة على البيئة والاضطراب الاجتماعي العميق، وفقا لتقرير جديد للبنك الدولي.

خلال ما يقرب من 50 سنة، من الممكن أن يكون للعالم ناتج محلي إجمالي قدره 140 تريليون دولار أمريكي وعدد سكان يصل إلى 9 بليون نسمة ارتفاعا من عدد ستة بليون نسمة اليوم. وبدون سياسات ومؤسسات أفضل، فإن التوترات الاجتماعية والبيئية يمكن أن تعطل تقدم التنمية مما يقود إلى مستويات أعلى من الفقر وتدن في نوعية الحياة للجميع، وفقا للتقرير الدولي حول التنمية 2003.

البنك الدولي يدعو رؤساء الدول، والوزراء، وقادة القطاع الخاص، وممثلي المجتمع المدني باجتماع القمة الدولي المنعقد في الأسبوع القادم حول التنمية المستدامة في جوهانسبرج، إلى الوصول إلى اتفاق حول الخطوات الممكنة اتخاذها الآن لضمان أن النمو المخفض للفقر لا يأتي بتكلفة باهضة على حساب أجيال المستقبل.

السياسات الخاطئة والإدارة الضعيفة في الحقب الماضية قد ساهمت في الكوارث البيئية، وعدم التكافؤ في الدخل، و الاضطراب الاجتماعي في بعض البلدان، وغالبا ما أسفرت عن الحرمان العميق، وأعمال الشغب، أو هروب اللاجئين من المجاعة، أو الحروب الأهلية.

اليوم، يعتمد الكثيرون من الفقراء على موارد طبيعية ضئيلة من أجل البقاء. وبالمثل، فإن الثقة بين الأفراد، التي يمكن أن تتضاءل أو تدمر بسبب عدم الاستقرار المدني، هي قيمة اجتماعية لها منافع اقتصادية مهمة، لأنها تمكن الناس من إبرام الاتفاقيات وعقد الصفقات التي بدونها لا يمكن أن تتحقق هذه الثقة. والسياسات التنموية بحاجة إلى التركيز الحاد على حماية الأصول الطبيعية والاجتماعية، كما يقول التقرير.

التقرير الدولي حول التنمية 2003 يشير إلى أنه هناك حاجة إلى تحالفات جديدة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية من أجل المعالجة الأفضل لهذه المشاكل. ولا بد من اقتسام عبء التنمية بشكل أوسع. فالبلدان الغنية ينبغي أن تقوم بالمزيد من الفتح لأسواقها وخفض أشكال الدعم الحكومي الزراعي الذي يضعف من دخول فلاحي العالم الثالث، كما ينبغي عليها زيادة تدفق المساعدات، والأدوية،

والتكنولوجيات الجديدة إلى البلدان النامية. والحكومات في العالم النامي، من جانبيها، ينبغي أن تصبح أكثر مسؤولية وشفافية، وتؤمن قدرة الفقراء على الحصول على ملكية مضمونة للأراضي وكذلك على الوصول إلى التعليم، والعناية الصحية، والخدمات الأساسية الأخرى.

ويقول التقرير إن السنوات القليلة القادمة ستتيح الفرصة لتشكيل نماذج استثمار تمكن من الاستغلال الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية، وحماية البيئة، وتحقيق انخفاضات عميقة في الفقر. والبنك يحث قادة العالم على الاستفادة من الروح الكامنة وراء المجرىات المهمة الحديثة من مثل إجماع مونتيري، والاتفاق الذي تم تبنيه من طرف الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي في مارس 2002 حول تمويل التنمية، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وهي المبادرة التي اتخذها القادة الأفارقة؛ وذلك من أجل تأسيس جهد عالمي لتحقيق التنمية المستدامة.

'استحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض إلى النمو بنسبة 3.6 بالمائة للفرد لتلبية هدف الأمم المتحدة الخاص بالتنمية في هذه الألفية الرامي إلى الخفض إلى النصف من الفقر مع حلول سنة 2015، ولكن هذا النمو ينبغي أن يتحقق بشكل يحافظ على مستقبلنا،' هكذا قال أيان جونسون، نائب رئيس شبكة البنك الدولي للتنمية المستدامة بيانيا واجتماعيا. " سيكون من التهور من جانبنا أن نصل إلى أهداف التنمية في هذه الألفية مع حلول سنة 2015، ثم نواجه بمدن مختلة وظيفيا، وتضاؤل في إمدادات المياه، والمزيد من عدم التكافؤ والنزاع، بل ومساحة أقل من الأرض الصالحة للزراعة التي تقيتتا مما لدينا الآن"

آخر تقرير للتنمية العالمية (WDR2003) يؤكد على أن عبء ضمان

التنمية المستدامة ينبغي أن يقسم محليا، ووطنيا، وعالميا:

- **البلدان النامية** بحاجة إلى تعزيز المشاركة والديموقراطية الحقيقية، والشمولية والشفافية وهي تبني المؤسسات اللازمة لإدارة مواردها.
- **البلدان الغنية** ينبغي أن تزيد من المساعدة، وخفض ديون البلدان الفقيرة، وفتح أسواقها للدول النامية، والمساعدة على نقل التكنولوجيات اللازمة لمنع الأمراض، وزيادة كفاءة الطاقة، وتعزيز الانتاجية الزراعية.
- **منظمات المجتمع المدني** تقدم مساهمة عندما تعمل كصوت للمصالح الموزعة وتقدم التحقيق المستقل حول الأداء العام والخاص وغير الحكومي.
- **الشركات الخاصة** تقدم مساهمة عندما تلتزم بالاستدامة في عملياتها اليومية، وكذلك بخلق الحوافز بالسعي وراء مصالحها في ذات الوقت الذي تدعم فيه الأهداف البيئية والاجتماعية.

العالم ينبغي عليه أن يبادر بمساعدة أفقر شعوبه على إدارة مواردهم بأنفسهم وبناء إنتاجيتهم ودخلهم الآن، وإعطاء الصلاحيات لهذه المجتمعات ومساعدتهم على مواجهة متطلبات الحقب القادمة" هكذا قال نيكولا ستيرن، الاقتصادي الأول ونائب الرئيس الأول بالبنك الدولي. " وبإمكان البلدان الغنية اتخاذ خطوة مثل فتح أسواقها لصادرات العالم النامي، والتخلي عن أشكال الدعم الحكومي الزراعي والعوائق الأخرى على التجارة التي تخفض الأسعار وتحد من فرص السوق بالنسبة لنفس البضائع التي ينتجها الفقراء بشكل تنافسي كأكثر ما يكون"

يقدر **WDR2003** أن عدد سكان العالم سيصل إلى تسعة بليون نسمة مع سنة 2050، ويستقر مع نهاية هذا القرن عند 10 بليون أو أقل.

ومع منتصف القرن، سيعيش ثلثا سكان العالم في المدن، ويصبح الطلب

العمل إزاء الزراعة

تعتمد البلدان النامية على قطاعاتها الزراعية فيما يخص حوالي ربع إنتاجها الإجمالي. غير أن المزارعين في هذه المناطق يواجهون بالكثير من العقبات أمام رفعهم لمستويات حياتهم في السنين القادمة.

وأشكال الدعم الحكومي التي تقدمها البلدان الغنية تخفض من الأسعار وتحد من فرص المصدرين في أكثر البلدان فقرا.

والطرق السيئة، والندرة في التمويل، والافتقار إلى التكنولوجيات الجديدة، والتدهور البيئي المتعاظم تهدد أيضا أرزاق المزارعين في العديد من أجزاء العالم.

ولمساعدة أكثر الناس فقرا في العالم النامي على الدعم السريع لدخولهم، يحث البنك الدولي البلدان الغنية على التوقف عن صرف 1 بليون دولار أمريكي في اليوم على أشكال الدعم الزراعي، وتسريع نقل التكنولوجيات الجديدة، وتقديم المزيد من المساعدة، وخاصة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، التي تكافح من أجل رفع إنتاجيتها الزراعية في مواجهة النمو السكاني السريع.

على الطاقة، والمياه، والإسكان، والتعليم هائلا.

ومع ذلك فإن هذه الاتجاهات تفتح أيضا نوافذ للفرص، وفقا للتقرير. فمعظم أسهم رأس المال- الشقق، والمتاجر، والمصانع، والطرق- التي سيحتاج إليها السكان الآخذون في النمو في العقود القادمة ليست موجودة بعد. والمستويات الأفضل، والزيادة في الكفاءة، وطرق

صنع القرار الأكثر شمولية وشفافية يمكن أن تعني أن رأس المال المساهم الجديد هذا يمكن أن يبنى بالطرق التي تضع أعباء أقل على المجتمع والبيئة.

وبالمثل، بينما يتباطأ النمو السكاني، سبترجم النمو الاقتصادي بشكل أيسر إلى انخفاض في الفقر وارتفاع في دخل الفرد- شريطة أن النمو الاقتصادي والسكاني خلال العقود القليلة القادمة يكون قد تم التعامل معه بطريقة لا تدمر الموارد الطبيعية التي تدعم النمو أو تفسخ القيم الاجتماعية المهمة، مثل الثقة.

" إن عالم الـ 140 تريليون دولار أمريكي الآتي خلال خمسة عقود لا يمكن بكل بساطة استدامته على النماذج الحالية للإنتاج والاستهلاك، " هكذا قال ستيرن. " التحول الكبير- ابتداء من البلدان الغنية- سيكون لازماً لضمان أن الفقراء ستكون لهم فرصة المشاركة، وأن البيئة لم يتم إلحاق الضرر بها بشكل يهدد فرصهم في المستقبل."

والتنسيق عالمياً والعمل محلياً سيكون مهماً لضمان أن المكاسب في المؤشرات الاجتماعية- التي تحققت في العشرين سنة الماضية- لن تنتكس بسبب ضغوط النمو السكاني والتوسع الاقتصادي غير المستدام.

"إن الهدف في القمة الدولية في جوهانسبيرج ينبغي أن يكون تأسيس تحالفات عالمية حقيقية، بشركاء من جميع القطاعات يعملون بشكل يتسم بالشفافية والإنصاف تجاه ضمان أن مكاسب التنمية لا تستنزف بيئتنا ومواردها، أو تهدد بالاضطراب الاجتماعي بسبب استثناء الفقراء" هكذا قال جونسون. " في سياق السعي إلى توفير حياة أفضل للفقراء، ينبغي علينا التخطيط لإدارة أفضل للموارد العامة المهمة: المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع البيولوجي."

إن التحديات رهيبية. فمتوسط الدخل في البلدان الـ 20 الأكثر غنى هو في الواقع 37 ضعفاً لذلك الموجود في الـ 20 بلداً الأكثر فقراً. وعالمياً، يعيش 1.3 بليون نسمة على أرض فقيرة،- مناطق جافة، منحدرات، أراضي رطبة، وغابات- لايمكنها توفير القوت لهم. والفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة وعدد الناس الذين يعيشون على الأراضي الفقيرة كلاهما تضاعف خلال الـ 40 سنة الماضية.

حوالي نصف الأراضي الرطبة في العالم اختفت في القرن الماضي. واستعمال المياه من المتوقع أن يقفز بواقع 50 بالمائة خلال الـ 30 سنة القادمة مع أن التلوث والتغيرات في المناخ تهدد بالفعل مصادر المياه، خاصة في أفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا. ومع حلول سنة 2025، من المحتمل أن يعيش ثلاثة أرباع سكان العالم بالقرب من 100 كيلومتر من البحر، مما يضع أعباء ضخمة على النظام البيئي الساحلي.

إدارة المياه من أجل الجميع

تقدر مفوضية المياه الدولية أن استهلاك المياه سيقفز بمقدار 50 بالمائة خلال لسنوات الـ 30 القادمة. وما يصل إلى نصف سكان العالم- وخاصة في أفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا- سيواجه نقصاً حاداً في المياه مع حلول سنة 2025. من الناحية الفعلية فإن إدارة مصادر العالم من المياه وضمان إيصالها إلى المناطق المدنية السريعة النمو، والمجتمعات الريفية، والصناعات، سيتطلب جهوداً دولية منسقة. والعديد من البلدان النامية ستحتاج إلى القيام باستثمارات كبيرة في البنية الأساسية للمياه. في الماضي أدت سياسات التسعير غير المناسبة إلى فاقد هائل، ولم توفر منافع للفقراء، الذين غالباً ما يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى مصادر المياه. والإمداد بالمياه هو عنصر ضروري في العديد من الجهود الأخرى الرامية إلى تخفيض الفقر، مثل برامج التغذية ومنع الأمراض. وقمة الأسبوع القادم في جوهانسبيرج ستدرس طرق ضمان وصول الفقراء بشكل واسع ومستمر إلى المياه النظيفة. والبنك الدولي مستعد لدعم أي تحالفات جديدة أو برامج تنشأ عن هذه الاجتماعات.

منذ الخمسينيات، تدنت حالة مايقرب من مليوني هكتار من الأراضي حول العالم - وهي تمثل 23 بالمائة من جميع الأراضي الزراعية، والمراعي، والأحراج، والغابات- كما أن الأحراج الاستوائية تختفي بمعدل خمسة بالمائة في كل عقد من الزمن.

أكثر من ثلث التنوع البيئي الأرضي يجري اختزاله إلى مواطن تمثل في مجموعها بالكاد 1.4 بالمائة من سطح الأرض.

في آخر تقرير للتنمية العالمية ، يلاحظ البنك الدولي أن قمة الأرض في ريو دي جانيرو منذ 10 سنوات مضت قد فعلت الكثير من أجل رفع الوعي بالتغيرات في السياسة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ومنذ ذلك الحين أصبحت الحاجة إلى المؤسسات المحلية، والوطنية، والدولية الأكثر فعالية، واضحة بشكل متزايد. كما يقول التقرير.

وتقرير 2003 يصف الابتكارات الراجعة حول العالم التي تعالج هذه المشاكل. ويوضح التقرير أن البلدان الغنية والنامية تبني على هذه الجهود لتجعل من التنمية المستدامة حقيقة واقعة وتمكن الفقراء من المشاركة في النمو الاقتصادي.

في السنوات الـ 50 القادمة ، سيبدأ عدد سكان العالم في الاستقرار وستعيش غالبية الناس في المدن لأول مرة في التاريخ" هكذا قال زمارك شاليزي، الكاتب الرئيسي لتقرير WDR 2003. "و بالتفكير البعيد المدى والفعل الآن، نستطيع استغلال نوافذ هذه الفرصة في تحويل التنمية إلى طريق أكثر شمولية واستدامة، وتحقيق تخفيضات حادة في الفقر في العقود القادمة".

إن WDR 2003 يشير إلى أن التنمية المستدامة ستطلب:

- تحقيق نمو كبير في الدخل والانتاجية في البلدان النامية.
- إدارة التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية نحو عالم مديني في الغالب.
- الاهتمام بحاجات المئات من الملايين من الناس الذين يعيشون على أراض ضعيفة بيئيا.
- جني " العوائد الديموغرافية" الملحوظة في تدني معدلات الاتكالية وتباطؤ النمو السكاني.
- تجنب الضغوطات الاجتماعية والبيئية- على المستويين المحلي والعالمي- التي من المحتمل أن تظهر في الطريق إلى عالم اقتصاد الـ 140 تريليون دولار أمريكي.

عبر العالم النامي، فإن قواعد جديدة، ومنظمات، ومبتكرات مؤسسية أخرى تقود بالفعل إلى نتائج بيئية أفضل. فالتلوث الجوي يتضاءل في مدينة المكسيك وفي بعض المدن الصينية. وجميع الدول فيما عدا قلة منها أزالت الرصاص من الغازولين. وفي الـ 10 سنوات الماضية، فإن نسبة الأشخاص في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط ممن يحصلون على العناية الصحية قد صعدت إلى 52 بالمائة من 44 بالمائة.

البلدان على اختلافها مثل الصين، والمغرب، والكاميرون، تقوم بتجريب مقاربات جديدة لهذه المشاكل، غالبا ما تشمل المشاركة المتزايدة للقطاع الخاص والمجتمع المدني. في البرازيل، على سبيل المثال، جعلت الحكومة من الممكن للفقراء في بعض المناطق تأمين عقد ملكية منازلهم وأراضيهم لكي يشعر حتى أولئك الذين لا يملكون سوى الحد الأدنى من المأوى بالثقة في أنهم لن يتم طردهم. ومع تأمين الملكية، يمكن حتى للفقراء أن يستثمروا من أجل تحسين بيوتهم أو أعمالهم.

الأهم من ذلك، هو أن الفقراء ينبغي أن يكون لهم رأي أكبر في العملية التي ستشكل حياتهم في العقود القادمة. والقرارات يلزم أن يتم اتخاذها بشكل شمولي واستشاري يعترف بوجهات نظر الفقراء بينما يمنحهم أيضا سيطرة أكبر على مقدراتهم.

أهداف الأمم المتحدة الألفية للتنمية لسنة 2015

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع
 - التخفيض إلى النصف من عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم.
 - التخفيض إلى النصف من عدد الناس الذين يعانون من الجوع..
2. تحقيق التعليم الابتدائي العام
 - ضمان أن الأولاد والبنات على السواء يكملون دراستهم الابتدائية.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتخويل الناس بالصلاحيات.
 - إزالة عدم التكافؤ بين الجنسين في كل مستويات التعليم.
4. خفض وفيات الأطفال
 - تخفيض بواقع الثلثين لمعدل الوفاة تحت سن خمس سنوات.
5. تحسين صحة الأم
 - التخفيض بواقع ثلاثة أرباع من نسبة وفيات الأمومة.
6. مكافحة الإيدز، والملاريا، والأمراض الأخرى
 - الحد من انتشار الإيدز وفيروسه.
7. ضمان الاستدامة البيئية
 - دمج التنمية المستدامة في سياسات البلد والحد من الخسارة في الموارد البيئية.
 - خفض إلى النصف من عدد الناس الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب
 - التحسين بشكل كبير لحياة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.
8. تطوير شراكة عالمية للتنمية
 - زيادة المساعدات الرسمية للتنمية
 - توسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق
 - تشجيع استدامة الديون.

يمكن

للصحفيين الحصول على المادة قبل نهاية الحظر عن طريق مركز إعلام البنك الدولي بالإنترنت على

<http://media.worldbank.org/secure/>

الصحفيون المعتمدون الذين ليست لهم كلمة سر بعد، يمكنهم طلب كلمة السر بإكمال نموذج التسجيل على:

<http://media.worldbank.org/>

التقرير والمواد المتعلقة به ستكون متوفرة للجمهور على World Wide Web مباشرة بعد نهاية الحظر على:

<http://www.worldbank.org/wdr>

المرافق الإعلامية مدعوة إلى إدراج عنوان هذا الموقع ضمن تغطيتها للتقرير.